A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الحادية والثلاثون

روما، 9–13 يونيو/حزيران 2014

برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في سياق الإطار الاستراتيجي المراجع

موجز

تقدم هذه الوثيقة الإطار الاستراتيجي المراجع للفترة 2010–2019، والخطة المتوسطة الأجل المتصلة به للفترة 2014–2017، وبرنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2014–2015. وهي توفّر لمحة عامة عن إنجازات المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفترة المالية 2012–2013، وتقدم تحليلا للاتجاهات والمسائل التي سوف تؤثر على عمل المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأجل المتوسط للفترة 2014–2017، وتحدّد مجالات الأولوية لعمل المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفترة 2014–2017، وكيف يستجيب هذا العمل إلى الأهداف الاستراتيجية ويندرج فيها، وبخاصة من خلال مبادرة النمو الأزرق للمنظمة.

واللجنة مدعوة إلى:

- إسداء المشورة حول مدى اتساق الإنجازات الرئيسية، والاتجاهات، والتحديات العالمية، والأولويات المحددة في هذه الوثيقة مع الأولويات الفنية في إطار اختصاصات لجنة مصايد الأسماك وفي سياق الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة؛
- توفير اقتراحات بشأن الخصائص الفنية التي ينبغي إدراجها في كلّ من التحديات الرئيسية المشار إليها والأولويات المقترحة، والتي ينبغي مراعاتها لدى تنفيذ مبادرة النمو الأزرق.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org/cofi/ar

مقدمة

1– وافقت الدورة الثامنة والثلاثون لمؤتمر المنظمة المنعقد في يونيو/حزيران 2013 على الإطار الاستراتيجي المراجع للفترة 2010–2019، وعلى خطة المدير العام المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017، وعلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2014–2015[1]. ويتضمن الإطار الاستراتيجي رؤية المنظمة، والأهداف العالمية المنقحة، والأهداف الاستراتيجية الخمسة الجديدة، إضافة إلى هدف سادس متعلق بالجودة التقنية، والمعرفة، والخدمات، والموضوعين الشاملين للجنسانية والحوكمة (انظر الملحق 1 بشأن المكونات الرئيسية في إطار نتائج المنظمة). وتحدد الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية إطار النتائج مع النواتج ومؤشرات الإنجاز القابلة للقياس. وشدّد مؤتمر المنظمة على أن الأهداف الاستراتيجية الخمسة تمثل مجالات العمل التي سوف تركز عليها المنظمة جهودها لدعم البلدان الأعضاء، ورحّب بطابعها المتداخل، وهو ما سوف يسمح للمنظمة العمل بطريقة متعددة التخصصات ومتكاملة.[2]

2– وقد ساهمت ثلاثة مسارات استراتيجية رئيسية في مجالات أولويات عمل المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:

(أ) الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة والخطة المتوسطة الأجل الجديدة اللذان يحتويان على العناصر الأساسية لأطر نتائج الأهداف الاستراتيجية لتنظيم الاستجابة للأولويات في الإقليم.

(ب) الاتجاهات والمسائل التي سوف تؤثر على عمل المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأجل المتوسط للفترة 2014–2017.

(ج) الأولويات الإقليمية كما أقرتها المؤتمرات الإقليمية، والتي تزيد من التركيز على الاحتياجات الخاصة بالإقليم في سياق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وتبني على أطر البرمجة القطرية للفاو.

3– ويستند إطار نتائج المنظمة إلى إطار جديد للرصد والتقييم على مستوى المنظمة مع مجموعة متميزة من المؤشرات لثلاثة مستويات مترابطة من النتائج – الأهداف الاستراتيجية والنواتج والمخرجات التنظيمية[3]. وسيعزز إطار الرصد والتقييم هذا عملية رفع التقارير التي تتبعها المنظمة على مستوى المؤسسة اعتباراً من الفترة المالية 2014–2015 وصاعدا. وبينما لا يمكن تطبيق إطار الرصد والتقييم الجديد مباشرة في استعراض الإنجازات بالنسبة للفترة المالية 2012–2013 في هذه الوثيقة (انظر القسم ثانيا)، فإنه سيسهم في تشكيل المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

[1] الوثيقتان C 2013/7 و C 2013/3.

[2] الوثيقة C 2013/REP، الفقرة 96.

[3] الوثيقة CL 148/3، تعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2014–2015، الفقرات 40–70 والوثيقة PC 115/2، التقدم المحرز في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017، الملحقان 1 و2.

4- وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء أساسية:

- يوفر القسم الثاني لمحة عامة موجزة عن إنجازات المنظمة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفترة المالية 2012–2013.
- يسلّط الجزء الثالث الضوء على الاتجاهات والمسائل الرئيسية على الصعيد العالمي التي سوف تؤثر على عمل المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأجل المتوسط.
- ويحدّد الجزء الرابع مجالات الأولوية لعمل المنظمة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال الفترة 2014–2017، وكيف يستجيب هذا العمل إلى الأهداف الاستراتيجية ويندرج فيها.

الإنجازات

5- تتألف استراتيجية المنظمة المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من ستة عناصر[4] هي: تعزيز تطبيق المعايير العالمية مثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ وإنشاء نظام قوي للحوكمة الدولية لمصايد الأسماك، ولا سيما من خلال الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك؛ وتحسين فعالية إدارة المصايد الطبيعية؛ وزيادة المحصول واستدامة تربية الأحياء المائية؛ وتحسين سلامة وكفاءة ممارسات الصيد؛ وزيادة الربحية من استغلال المصيد بعد صيده ولا سيما من خلال التجارة.

6- دعمت المنظمة البلدان لكي تعتمد أحكام *مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد* والاتفاقات الدولية المماثلة؛ وتطوير الخطوط التوجيهية الدولية ذات الصلة وأدوات السياسات العامة؛ وتعزيز توليد الإحصاءات وأوجه الرصد الأخرى لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

7- على مدى الفترة المالية، قدمت المنظمة المشورة إلى البلدان بشأن تعزيز تشريعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ووضع السياسات وتنفيذها وجمع إحصاءات مصايد الأسماك في سياق مدونة السلوك. وقد شملت هذه المشورة تخطيط التكيف والتأهب لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، والمساهمة في نشر "الإدارة القائمة على الحقوق في مصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية"، والمنشور المواضيعي بشأن حيازة الأراضي. وفي ما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية، وقعت خمس دول إضافية اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني لعام 2009 الذي يرمي إلى منع واستئصال الصيد غير القانوني من دون إبلاغ ودون تنظيم.

8- وكان التطور الأبرز على صعيد الحوكمة العالمية لمصايد الأسماك في الفترة 2012–2013 بروز مفهوم "الاقتصاد الأزرق" نتيجة مؤتمر ريو+20 في عام 2012. ويستند نموذج الاقتصاد الأزرق على أساس أن النظم الإيكولوجية للمحيطات صحية وأكثر إنتاجية. أما تركيزه التالي على الحفظ والإدارة المستدامة فسيؤدي دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي بعد عام 2015. ولتعزيز هذا المفهوم، أطلقت المنظمة مبادرة النمو الأزرق الجديدة،

[4] http://www.fao.org/docrep/meeting/030/mj548a.pdf.

لمساعدة البلدان في تطوير وتنفيذ الاقتصاد الأزرق وبرامج عمل النمو. وسوف تعزز المبادرة الشراكات، وسوف تعمل كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار دعماً للأمن الغذائي والحد من الفقر، والإدارة المستدامة للموارد المائية.

9– كفلت المنظمة التوافق على الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم، وأصدرت مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك على النطاق الصغير. وكانت الخطوط التوجيهية نتاج مشاورات واسعة مع 400 1 من أصحاب المصلحة، وهي تهدف لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات والممارسات المطلوبة لدعم مجتمعات الصيادين الساحلية والداخلية. وأكدت المنظمة أيضا أن المحيطات ومصايد الأسماك الصغيرة تؤثر في المناقشات الدولية الرئيسية وفي محتوى واتجاه وثائق السياسات ذات الصلة مثل: الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20 *"المستقبل الذي نصبو إليه"*[5]، والتقرير الصادر عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، و*"دليل الممارسات الجيدة للتصدي لعمالة الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية"* الصادر بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية. ويمكن أن يُستكمل التقرير بالدراسة التي أجراها فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بدور مصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذية، بناءً على طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي[6] وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي[7] الواجب تقديمه إلى الاجتماع الخامس عشر للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار (27–30 مايو/أيار 2014، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية).

10– حاز المطبوع البارز "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية 2012" الكثير من الاهتمام الإعلامي وكذلك نشرة توقعات الأغذية الصادرة بالاشتراك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة[8]. كما تم تحديث إحصاءات المصايد وتربية الأحياء المائية ونشرها، بما في ذلك حزمة جديدة للنشر الإحصائي وبيانات محسنة لسفن الصيد.

11– خلال الفترة المالية، عززت المنظمة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال تشجيع هيئات مصايد الأسماك الإقليمية على تقييم أدائها، وتقديم الدعم لها في تنفيذ تدابير لسدّ أية ثغرات يتم تحديدها (بما في ذلك عن طريق إنشاء شبكات جديدة) ودعم تعزيز المؤسسات الوطنية.

12– قامت أربع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك في إطار المنظمة باستعراض الأداء خلال الفترة 2012–2013، وكان لكل من تلك الاستعراضات نتائج إيجابية. كما دعمت المنظمة إنشاء شبكتين جديدتين لتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا على التوالي.

---

[5] http://rio20.net/wp-content/uploads/2012/06/N1238164.pdf.

[6] http://www.fao.org/cfs/cfs-home/en/.

[7] http://www.un.org/Depts/los/consultative_process/documents/adv_uned_mat.pdf.

[8] يرد الرابط في نهاية هذا الباب.

13- وفي مجال تربية الأحياء المائية، ركّز دعم المنظمة لتعزيز المؤسسات الوطنية خلال الفترة المالية على تحسينات في ثلاثة مجالات هي: فهم العوامل الرئيسية التي تقوم عليها تنمية تربية الأحياء المائية؛ ودور العمالة ضمن حوكمة تربية الأحياء المائية؛ ومنهجيات التقييم الكمي ورصد أداء قطاع تربية الأحياء المائية. وفي ما يخص دور العمالة على وجه الخصوص، أجرت المنظمة دراسة حول المساهمات الاجتماعية والاقتصادية لتربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق فأظهرت الحاجة إلى ممارسة الحوكمة السليمة.

14- ارتقت المنظمة بإدارة المصايد الطبيعية من خلال مساعدة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والدول على وضع خطط وسياسات لمصايد الأسماك المستدامة، استناداً إلى الخطوط التوجيهية للمنظمة، وتشجيع المجتمعات المحلية والعاملين في الصيد على اعتماد تلك المعايير. وبحلول نهاية الفترة المالية، كانت عشرة بلدان (بالإضافة إلى البلدان الأربعة في الفترة 2011–2012) وست هيئات إقليمية للمصايد (اثنتان في الفترة 2011–2012) قد وضعت خططا لإدارة المصايد. علاوة على ذلك، فإن 75 في المائة من مشاريع المصايد قد أدت إلى قيام المجتمعات المحلية بتطبيق ممارسات المصايد المستدامة.

15- دعما لهذه المبادرات، حسّنت المنظمة المعلومات عن حالة الموارد السمكية على الصعيد العالمي والإقليمي وعلى المستوى الوطني؛ وأطلقت مجموعة أدوات على شبكة الإنترنت لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك، وقدمت المشورة الهادفة بشأن استخدام نهج النظام الإيكولوجي في التخطيط لتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتنفيذها. وقد أثبت التمويل المقدم من حكومات النرويج (لـ32 بلداً ساحلياً في أفريقيا) والسويد وإيطاليا وإسبانيا واليونان والاتحاد الأوروبي فعاليته في دعم البلدان لاعتماد نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك.

16- اشتمل تشجيع المنظمة للتكثيف المستدام لتربية الأحياء المائية على مساعدة البلدان في اعتماد الخطوط التوجيهية للمنظمة وأدواتها ومعاييرها من أجل زيادة استخدام تربية الأحياء المائية والمنافع الاجتماعية المرتبطة بها من حيث كسب سبل العيش والتنمية الريفية. ونتيجة لذلك، اعتمد أكثر من 30 بلداً حتى الآن صكوك السياسات للمنظمة، واعتمدت 20 بلداً سياسات واستراتيجيات لتسويق انتاجها من تربية الأحياء المائية، واعتمدت 40 بلداً سياسات للمصايد تتعلق بالأمن الحيوي، والأنواع الدخيلة والموارد الوراثية والتنوع البيولوجي والبيئة والتحسين الاقتصادي الاجتماعي.

17- تضمنت الخطوط التوجيهية وغيرها من الأدوات السياساتية التي وضعتها المنظمة لدعم الاستغلال المستدام لتربية الأحياء المائية، الشراكة العالمية للنهوض بتربية الأحياء المائية، التي وافقت عليها الدورتان السادسة والسابعة للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك، والخطوط التوجيهية الفنية والتقارير حول تربية الأسماك بالمياه البحرية الساحلية وفي عرض البحر والتربية بالأقفاص والأعلاف والتغذية في المزارع والعقاقير البيطرية والأنواع الأصلية المحلية والأعشاب البحرية والتكيف مع تغير المناخ والأمراض. وتشمل الأدوات الأخرى التي تم تطويرها الاستبيان الجديد حول تربية الأحياء المائية التابع لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، واللمحة العامة عن القطاع الوطني لتربية الأحياء المائية، واستعراض عام للتشريعات الوطنية لتربية الأحياء المائية.

18- كان التركيز الرئيسي لتحسين عمليات المصايد خلال الفترة المالية على إدارة المصيد العرضي والتخفيف من الصيد المرتجع تبعاً لموافقة لجنة مصايد الأسماك على الخطوط التوجيهية الدولية بشأن إدارة المصيد العرضي والتخفيف من الصيد المرتجع. وبدعم من مرفق البيئة العالمي وغيره من الجهات المانحة، سهلت المنظمة إقامة أربعة مشاريع في الشرق الأقصى (في إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وتايلند وفييت نام)؛ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (البرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك وسورينام وترينيداد وتوباغو)؛ والدول الصغيرة الجزرية النامية في المحيط الهادئ، لكي تنفذها وكالة مصايد منتدى جزر الهادئ وأمانة جماعة دول المحيط الهادي وهي تغطي الإدارة العالمية لمصايد التونة في البحار العميقة مع مشاركة منظمات إدارة مصايد التونة الإقليمية الخمس.

19- من المتوقع أن تحل تلك المشاريع التناقضات الحالية في إدارة المصيد العرضي، وتحدّ من المستويات العالية لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي جراء ممارسات الصيد الحالية.

20- وفي ما يتعلق بالمعايير التنظيمية، قامت المنظمة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية، بنشر توصيات للسلامة وخطوط توجيهية للتنفيذ. وتطبّق هذه المعايير على 90 في المائة من أسطول الصيد العالمي. ونشرت المنظمة أيضاً دليلاً على وفورات الوقود لسفن الصيد الصغيرة، وخطوطاً توجيهية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما واصلت المنظمة عملها على السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين وقامت إلى جانب المنظمة البحرية الدولية بالعمل على مسألة القرصنة.

21- عملت المنظمة على ثلاث أولويات تتعلق بالاستخدام ما بعد الحصاد والتجارة، وذلك بهدف: (1) زيادة تقبل البلدان للممارسات السليمة التي توصي بها المنظمة في هذا المجال؛ (2) مساعدة البلدان على الامتثال للمعايير والقوانين الدولية للإتجار بالأسماك؛ (3) زيادة دخل البلدان النامية من الاتجار بالأسماك. وقد تم تحقيق أهداف الفترة المالية للأولويات الثلاث. ومن الجدير الإشارة إلى أنه بين العامين 2011 و2012 زادت نسبة تجارة الأسماك من جانب البلدان النامية بمقدار 4.2 مليار دولار أمريكي (أي 6.1 في المائة) كما زادت حصتها من الصادرات السمكية العالمية من 52.9 في المائة إلى 53.5 في المائة.

الاتجاهات والقضايا المستجدة

22- يجب أن يضمن إنتاج الأغذية العالمي الأغذية والتغذية لعدد متنامٍ من السكان، من خلال زيادة الإنتاج، والحد من الفاقد، والاستخدام الكفوء للموارد والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويجب أن تحصل هذه الزيادة في الإنتاج في سياق حيث تصبح الموارد كالأرض والمياه أكثر ندرةً في عالم يرتفع عدد سكانه. ويتعين على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن يواجه العديد من هذه التحديات الصعبة، وبخاصة في ظلّ التوسع السريع لإنتاج تربية الأحياء المائية، الذي تطوّر في بعض أنحاء العالم وبالنسبة إلى بعض الأنواع على حساب البيئة الطبيعية أو متطلبات مدخلات كبيرة من مصايد طبيعية تخضع للصيد المفرط.

23- وفي عام 2012، ظلّ إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أكبر من النمو السكاني في العالم، ووفّر 19.2 كيلوغرام للفرد، ومغذيات دقيقة ضرورية وحوالي 17 في المائة من البروتين الحيواني العالمي. وكذلك، توفّر ما يقارب 200 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة على امتداد سلسلة القيمة من الحصاد إلى التوزيع، ما منح سبل المعيشة لحوالي 880 مليون شخص (12 في المائة من سكان العالم) يعتمدون على هذين القطاعين.[9]

24- حسب تقديرات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة[10]، سوف يرتفع مجموع الإمدادات السمكية من 158 مليون طن عام 2012 إلى 186 مليون طن عام 2030. ومن المرجح أن تستمر حصة تربية الأحياء المائية من الإمدادات العالمية في التوسع إلى درجة أن مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية سوف تساهم بمقدار متساوٍ في عام 2030. غير أنه من المتوقع أن تؤمّن تربية الأحياء المائية حوالي 62 في المائة من الأسماك المعدة للاستهلاك البشري في عام 2030.

25- إنما الاتجاهات الحالية في ممارسات صيد الأسماك وتربية الأحياء المالية غير قابلة للاستمرار. فالنظام الإيكولوجي المائي يخضع لضغوط بفعل الاستغلال المفرط، والتلوث، وتراجع التنوع البيولوجي، وانتشار الأنواع الغازية، وتغير المناخ وتحمّض المحيطات. وتتعرّض حوالي 29 في المائة من الأرصدة السمكية إلى الاستهلاك المفرط مع خسارة اقتصادية تُقدَّر بقيمة 50 مليون دولار أمريكي. وتُقدر قيمة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بما يتراوح بين 15 و25 مليار دولار أمريكي في السنة. وما زال الصيد يشكل إحدى المهن الأكثر خطورة في العالم، إذ يؤدي إلى أكثر من 24 000 حالة وفاة في السنة، وبخاصة على متن سفن الصيد الصغيرة. وقد أدّى تفشي الأمراض إلى تكلفة تبلغ قيمتها عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية على صناعة تربية الأحياء المائية خلال العشرين سنة الماضية. كما أن الكوارث الطبيعية، مثل إعصار هايان الذي ضرب الفلبين مؤخراً، تتسبّب في إحداث خسارة كبيرة في الأرواح، وأضرار جسيمة على البنية التحتية المادية للدول الساحلية، وتؤدى إلى تشريد آلاف الأشخاص.

26- وقد شدّدت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20 بعنوان *"المستقبل الذي نصبو إليه"* على الحاجة إلى عكس هذه الاتجاهات عبر استخدام الثروة الضخمة الكامنة في المحيطات والأراضي الرطبة على نحو مسؤول، وتقليص تعرّضها للهشاشة. فإن استخدام المحيطات والأراضي الرطبة استخداماً مستداماً والتكيّف مع تغير المناخ يتطلب وضع نهج جديدة مسؤولة ومستدامة للتوفيق بين النمو والأمن الغذائي من جهة، وصون الموارد المائية من جهة أخرى، وتوليد بيئة مؤاتية للعاملين في القطاع لا كمستخدمين للموارد فحسب، إنما كمشرفين عليها أيضاً. وهي تدعو إلى اتخاذ تدابير متسقة ومسؤولة عبر مجموعة واسعة من الأطراف والقطاعات الاقتصادية.

[9] حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية، 2013

[10] Fish 2030.

أولويات العمل للفترة 2014–2017

27– لقد أثبتت نتائج مؤتمر ريو +20 أنها تشكّل محفزاً قوياً لتوجيه جهود جديدة نحو تنفيذ التزامات سابقة وجديدة. وقد أدرج جدول الأعمال 4[11] للجنة مصايد الأسماك عمليات عالمية وإقليمية تنبثق عن مؤتمر ريو +20 وتبيّن كيف أن المنظمة تتعاون مع مختلف المنظمات والآليات الدولية والإقليمية في هذه العمليات.

28– ويقدم جدول الأعمال 4 مبادرة النمو الأزرق، ويبيّن كيف يمكن لهذه المبادرة أن تشكل برنامجاً رائداً يتوسع نطاقه ويدعم هذه العمليات المختلفة ما بعد ريو +20. وقد أُبرزت مفاهيم النمو الأزرق/الاقتصاد الأزرق خلال مؤتمر ريو+20 وفي يوم المحيطات الهام جداً المنبثق عنه. ومنذ ذلك الحين، كانت هذه المفاهيم في قلب المشاورات الدولية، بما في ذلك مؤتمر آسيا للمحيطات، والأمن الغذائي والنمو الأزرق (18–21 يونيو/حزيران 2013، بالي، إندونيسيا)، والقمة الأولى للاقتصاد الأزرق (19–20 يناير/كانون الثاني، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة)، والقمة العالمية للعمل من أجل المحيطات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والنمو الأزرق (22–25 أبريل/نيسان 2014، لاهاي، هولندا). وسوف تكون في قلب النقاش خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الدول النامية الجزرية الصغيرة (1–4 سبتمبر/أيلول 2014، أبيا، ساموا)، وقد أيّد بعض منها مفاهيم النمو الأزرق/الاقتصاد الأزرق والتغيرات التحوّلية التي يمكن أن تحدثها في تحقيق التوازن بين النمو والصون في المحيطات.

29– وأطلقت المنظمة مبادرة النمو الأزرق لتركيز عمل المنظمة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دعماً للأمن الغذائي، والحدّ من الفقر، والإدارة المستدامة للموارد المائية. ويُحدّد النمو الأزرق بأنه نمو مستدام وتنمية متأتية عن أنشطة اقتصادية في المحيطات، ومجاري المياه والمناطق الساحلية، التي تخفّض التدهور البيئي، وخسارة التنوع البيولوجي والاستخدام غير المستدام للموارد المائية الحية، وتعظّم المنافع الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف مبادرة النمو الأزرق للمنظمة إلى الترويج للاستخدام المستدام للموارد المائية القابلة للتجديد وصونها، على نحو مسؤول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بتأثير من الهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة والمساهمة فيه بصورة رئيسية.

30– ومن خلال مبادرة النمو الأزرق، سوف يساهم أيضاً عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في القضاء على انعدام الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والحدّ من الفقر في مجتمعات مشاطئة للبحار والأنهار ودعم الإدارة المستدامة للموارد المائية. وبالتالي، يساهم في أهداف استراتيجية أخرى في مجالات عمل تحسّن الصحة وأداء النظم الإيكولوجية المائية والمجتمعات المعتمدة عليها، بما في ذلك الصحة الحيوانية والأمن البيولوجي (الهدف الاستراتيجي 5)، وإدارة المنطقة الساحلية وترميم غابات المانغروف (الهدف الاستراتيجي 2)، وفقدان وهدر الأغذية (الهدف الاستراتيجي 4)، والحماية الاجتماعية وسبل معيشة لائقة (الهدف الاستراتيجي 3)، والتغذية (الهدف الاستراتيجي 1)، وسلامة الأغذية (الهدف الاستراتيجي 4)، والحدّ من آثار تكثيف الزراعة على النظم الإيكولوجية المائية (الهدف الاستراتيجي 2) واستعداد المجتمعات الساحلية لمواجهة الكوارث الطبيعية (الهدف الاستراتيجي 5).

[11] الوثيقة COFI/2014/4/1..

31- وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت عدة بلدان استراتيجيات وطنية للنمو الأزرق/الاقتصاد الأزرق، وتطلب الدعم الفني من المنظمة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وإضافةً إلى ذلك، تعتزم المنظمة مساعدة 3 بلدان على الأقل في السنة لدمج مفاهيم مبادرة النمو الأزرق في سياساتها واستراتيجياتها، ووضع خطط تنفيذ ضمن إطار الأولويات التي حددّها إطار البرمجة القطرية.

32- وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم مبادرة النمو الأزرق المبادرات الإقليمية بشأن تكثيف تربية الأحياء المائية والأرز في آسيا والمحيط الهادي، ومبادرة ندرة المياه في الشرق الأدنى.

33- وأخيراً، على الصعيد العالمي، تتسق مبادرة النمو الأزرق مع مبادرات ذات الصلة في منظمات كبرى (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي). وقد رحّبت هذه المنظمات بالتعاون مع المنظمة بشأن النمو الأزرق/الاقتصاد الأزرق. ومن خلال هذا التعاون، قد توفر المنظمة منتجات المعرفة مثل المعلومات القائمة على العلوم بشأن مصايد الأسماك، وتيسير خدمات الإرشاد والاستشارة، وبناء القدرات لوضع السياسات، وتنفيذ صكوك دولية وممارسات جيدة. وسوف تُوجَه النتائج عبر مشاريع وطنية في بلدان مختارة لإظهار فعاليتها. وسوف يتوسّع نطاق الحلول المثبتة لصالح مزيد من المجتمعات والبلدان الساحلية.

34- وتقوم مبادرة النمو الأزرق على أربعة مسارات لعمل المنظمة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويتناول العمل القضايا الرئيسية في القطاع، وركّز على المساهمة في النتائج والمؤشرات في الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

- مصايد الأسماك الطبيعية: يقضي الهدف بتوفير السياسات، والدعم الفني وبناء القدرات للحكومات، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والصناعة لضمان وضع إطار مؤسسي، وعلمي، وقانوني ملائم من أجل اعتماد ودعم وإنفاذ إدارة مصايد الأسماك وممارسات جيدة، لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والحدّ من القدرة المفرطة، وتجديد الأرصدة وتقليص آثار الصيد على البيئة (الهدفان الاستراتيجيان 1 و2).
- الشراكة العالمية للنهوض بتربية الأحياء المائية: تهدف إلى دعم زيادة في الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية لتلبية الطلب المتزايد على الأسماك فيما ينمو عدد سكان العالم. وسوف تساهم هذه الشراكة في تحقيق هذا الهدف من خلال توفير الدعم الفني والدعم في بناء القدرات للحكومات والمزارعين من أجل وضع استراتيجيات وطنية لتطوير تربية الأحياء المائية، ونشر سياسات وممارسات أفضل في مجال الإدارة والحوكمة المحسنة التي من شأنها زيادة الإنتاجية وتقليص المخاطر البيئية ومخاطر الأمراض بهدف تحفيز الاستثمارات (الأهداف الاستراتيجية 2، و3، و5).
- سبل المعيشة والنظم الغذائية: في إطار هذا المكوّن، تهدف المنظمة إلى مساعدة البلدان الأعضاء ومنظمات الصناعة في وضع سياسات معنية بالقيمة المضافة وتشجيع التجارة عبر دمج الأداء الاقتصادي، والأمن الغذائي، والاستدامة، والعمل اللائق والحماية الاجتماعية. وفي ظل الانتقال إلى إدارة أكثر استدامة لمصايد

الأسماك، سوف تروّج للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها أن تدعم الاستثمارات في البنية التحتية، والتكنولوجيا والممارسات لزيادة القيمة المضافة لمصايد الأسماك وجودتها.

- خدمات النظام الإيكولوجي: في إطار هذا المكوّن، سوف تساهم المنظمة في توفير الخبرة لإجراء ونشر دراسات وطنية وإقليمية عن إمكانيات احتجاز الكربون في الأعشاب البحرية التي تغطي قاع البحار وأشجار المانغروف التي تحول دون حتات التربة والأضرار التي تسبّبها العواصف والأمواج، ونظم المحاصيل السمكية (الأرز، إلخ.)، وزراعة الطحالب البحرية وإمكانيات أخرى. وسوف تُستخدم هذه المعلومات لمساعدة المجتمعات المحلية في توليد الدخل وسبل كسب العيش لدى المجتمعات الساحلية، والحدّ من الفقر، وتعزيز الظروف الاجتماعية وتحسينها (الهدفان الاستراتيجيان 3 و4).

35- سوف يتم دمج مبادرة النمو الأزرق في الإطار الاستراتيجي الجديد من خلال العمل عبر القطاعات والإدارات. ومن خلال هذه المبادرة، سوف يستفيد قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من الخبرات داخل المنظمة والبرامج في الإدارات الأخرى لتحديد كيفية الحدّ من آثار تكثيف الزراعة على البيئة المائية، والحماية الاجتماعية وسبل المعيشة اللائقة، وكيفية دمج خدمات النظام الإيكولوجي كوسيلة لسبل المعيشة بالنسبة إلى المجتمعات المحلية الساحلية.

36- وتعتمد مبادرة النمو الأزرق الدعوة وتعبئة الموارد. ومن خلال الاستفادة من جمعية المرفق العالمي للبيئة (26–30 مايو/أيار 2014)، تعمل المنظمة على نحو وثيق مع أمانة المرفق العالمي للبيئة وغيرها من وكالات المرفق العالمي بشأن المراحل الأولى في وضع برنامج لمصايد الأسماك الساحلية يرمي إلى دعم وتحسين إدارة مصايد الأسماك الساحلية. ويتسق البرنامج مع مكون مصايد الأسماك الساحلية في مبادرة النمو الأزرق. وسوف يُصمَّم لدعم مجموعة من التدخلات التي تضم نهجاً قائمة على النظام الإيكولوجي، وتعزيز مؤسسات مصايد الأسماك، والترويج لبرامج السوق، واعتماد أو توسيع استخدام معايير مستدامة وغيرها من أدوات الوصول إلى الأسواق عبر سلسلة الإمدادات، وعند الاقتضاء، استكشاف عملية توسيع نطاق نهج قائمة على الحقوق. وسوف يوضع البرنامج بالتشاور التام مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وغير الحكومية، ومنظمات الصناعة والمجتمع المدني، وسوف يُنفَذ من خلال مؤسسات وعمليات عالمية، وإقليمية ووطنية، وعبر شراكات بين القطاعين العام والخاص.

الإجراءات التي يُقترح على اللجنة اتخاذها

37- تضطلع اللجان الفنية بدور جوهري في صوغ التحديات والأولويات الرئيسية التي سيشهدها المستقبل، وفي توفير إسهام في وضع الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017 من خلال تقديم التوجيهات حول الأولويات التقنية لعمل المنظمة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

38- ووفقاً لذلك، يُطلب إلى لجنة مصايد الأسماك:

(أ) إسداء المشورة حول مدى تماشي الاتجاهات والتحديات الرئيسية والأولويات المقترحة التي تمّ تحديدها في هذه الوثيقة مع الأولويات التقنية ضمن ولاية اللجنة وفي سياق الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة؛

(ب) تقديم اقتراحات بشأن خصوصيات تقنية ينبغي أن تضمّن في كلّ من التحديات الرئيسية والأولويات المقترحة التي جرى تحديدها، والتي ينبغي مراعاتها لدى تنفيذ مبادرة النمو الأزرق.

الملحق 1: إطار نتائج المنظمة – المكونات الرئيسية

رؤية المنظمة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الكافة، وخصوصاً الفئات الأشد فقرا بطريقة مستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الأهداف العالمية الثلاثة التي يتطلع إليها الأعضاء: : :

- استئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- الإدارة والاستخدام المستدامان للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل

الأهداف الاستراتيجية

(1) الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
(2) زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
(3) الحد من الفقر في المناطق الريفية
(4) التمكين من وجود نظم للزراعة والأغذية أكثر شمولا وكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية
(5) زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة الأخطار والأزمات

الهدف الإضافي

الجودة التقنية، والمعرفة والخدمات

الموضوعان الشاملان

- الشؤون الجنسانية
- الحوكمة

الوظائف الرئيسية

(1) تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية ووضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات التقنية وغير ذلك

(2) تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها ورصدها وتحسين فرص الحصول عليها في المجالات ذات الصلة باختصاصات المنظمة

(3) تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية

(4) إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويات القطرية والإقليمية لتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة

(5) أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعرفة والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة

(6) تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص

(7) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة.

الأهداف الوظيفية

- الخدمات الإرشادية
- تكنولوجيا المعلومات
- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
- الإدارة التي تتسم بالكفاءة والفعالية